خلال حفل الصناعة لاستلام محطة معالجة المخلفات بالوفرة

العلي: تذليل عوائق "الشباك الواحد" وتسكين الوظائف القيادية نهاية 2015

كتبت- هبة حماد:

إحالة من تجاوزت خدمتهم 30 عاما للتقاعد ومعالجة أوضاع المستثمرين بالمنطقة الحرة مازالت محل دراسة

أكد وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي أن تسكين الوظائف القيادية والاشرافية الشاغرة والتي تشمل مناصب الوكلاء المساعدين ورؤساء الأقسام بالوزارة سيتم حسمها قبل نهاية العام الجاري، لافتا إلى بدء حسم هذا الأمر بعد العيد. وأضاف الوزير في تصريحات عقب حفل نظمته الهيئة العامة للصناعة امس في مقرها على هامش استلام محطة معالجة المخلفات الصناعية السائلة الواقعة بمنطقة الوفرة من لجنة متابعة القرارات الأمنية بمجلس الوزراء، أنه سيتم أيضا اصدار قرار قريبا بإحالة الموظفين الذين بلغت مدة خدمتهم 30 عاما، موضحا أن عددهم الاجمالي لا يتجاوز 30 موظفا.

وفيما يتعلق بالعوائق التي تواجه تنفيذ مشروع الشباك الواحد أشار الوزير العلي إلى أن هناك توجها لتذليل تلك العوائق، مبينا ان السبب يرجع إلى وجود اختصاصات قانونية وهذه الاختصاصات يجب أن يتم ترتيبها بشكل صحيح ودراستها من جميع الاطراف المشتركة، مشيرا إلى أنها ليست عوائق بقدر ما هي طرح جديد وفكرة جديدة لاسيما وان الشباك الواحد يشمل 3 جهات وهي وزارة التجارة والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة، وهيئة الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث ستكون جميعها في مكان واحد ولابد من تداول فكرة تنظيم العمل قانونيا وبشكل صحيح.

وحول شكوى بعض الشركات الصناعية من عدم تسهيل اجراءات انشاء مصانع التدوير، أكد الوزير أن هذا الكلام في غير محله، مضيفا أن الهيئة لن تتوانى في تسهيل أي اجراءات أو الموافقة على طلبات الصناعيين لكن في حدود الامكانيات المتاحة لديها، مضيفا: "يجب أن نأخذ الأمور تحت مسماها الصحيح. وأضاف ان الشركات تعتقد ان الهيئة تمتلك اراضي صناعية لها الحق في توزيعها خلال أيام وهذا أمر غير صحيح حيث ان العملية مرتبطة بشكل أساسي بمدى توافر المناطق الصناعية لاقامة المصانع المطلوبة من الشركات، لافتا إلى أن الشركات لديها طموح قد لا تجد الهيئة المساحة المتاحة لتحقيقه موضحا ان حل هذه الاشكالية مسألة وقت فقط وستحل بعد تطوير المناطق الصناعية الجديدة وبالتالي سيكون هناك مجال للكل للمساهمة الصناعية.

وفي رده على سؤال للصحافيين حول استعانة وزارة التجارة بخبير من الامم المتحدة لاعادة تصنيف الانشطة التجارية لديها قال الوزير انها فكرة مطروحة للنقاش تدرسها الوزارة حاليا.

وأكد أن معالجة أوضاع المستثمرين في المنطقة الحرة مازال محل دراسة بهدف ايجاد حلول من خلال الأجهزة المكلفة بالمنطقة الحرة.

المخلفات الصناعية

وقال وزير التجارة إن مشروع معالجة المخلفات الصناعية السائلة يعد من المشاريع التي تساهم في تنمية القطاع الصناعي، مبينا إن الكويت سعت خلال السنوات الماضية إلى تحقيق مراتب متقدمة بين دول العالم من حيث المحافظة على البيئة.

وأشار إلى ان الهيئة العامة للصناعة سعت وبتوجيه من مجلس الوزراء إلى دعم جميع الأنشطة الصناعية المختلفة لدفع عجلة التنمية قدما إلى الأمام، مع الحرص الدائم على حماية البيئة والمحافظة، عليها من خلال مبادرة مجلس الوزراء لتطوير العمل الصناعي مع العديد من الأهداف التنموية الوطنية وبلورتها في تصور عملي شامل.

وأوضح إن تعاون الهيئة العامة للصناعة مع الجهات الحكومية المعنية أثمر عن إنشاء المحطة ومنها الهيئة العامة للبيئة، حيث يؤكد هذا دور الهيئة في ممارسة اختصاصاتها في تنمية النشاط الصناعي وتطويره وتنفيذ مشاريع الخدمات الصناعية المكملة للصناعة وتشغيلها وإدارتها مباشرة والتأكد من التزام المشروع الصناعي بكافة القواعد المحلية والدولية الخاصة بحماية البيئة ومدى مطابقة الإنتاج لتلك القواعد.

وبين إن محطة معالجة المخلفات الصناعية السائلة تعتبر المحطة الوحيدة حاليا بالبلاد، وقد صدرت توجيهات من مجلس الوزراء لتشكيل لجنة ثلاثية تتكون من لجنة متابعة القرارات الأمنية والهيئة العامة للبيئة والبلدية لإنشاء محطة طوارئ لمعالجة المياه الصناعية معالجة ثلاثية بمساحة 250 ألف متر مربع.

وتابع ان العمل الفعلي بالمحطة بدأ منذ شهر مايو 2010 وتبلغ طاقتها الاستيعابية 7500 متر مكعب باليوم وهي تخدم جميع المصانع والشركات التي لديها مخلفات سائلة ناتجة عن عمليات التصنيع والتشغيل حيث ساهمت في حل جزء كبير من المشكلة البيئية الخاصة بالمخلفات السائلة.

دور القطاع الخاص

وقال إيمانا من الهيئة بأهمية إشراك القطاع الخاص في التنمية الصناعية فقد طرحت مزايدة لإدارة وتشغيل المحطة، وتمت الترسية على الشركة الوطنية للتنظيف إحدى الشركات التخصصة في معالجة المخلفات الصناعية بمبلغ شهري 14,1 ألف دينار لمدة ثلاث سنوات بقيمة إجمالية 507 آلاف دينار .

وذكر إن الهيئة العامة للصناعة تمتلك محطتين لمعالجة النفايات السائلة والصلبة في كل من الوفرة والشعيبة قريبا ستكون هناك محطتان إضافيتان لمعالجة النفايات السائلة والصلبة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهما في مرحلة التأهيل والطرح حاليا في كل من أم الهيمان وكبد.

مصانع التدوير

وأضاف العلي أن الهيئة لديها مصنع واحد لتدوير الإطارات وسيتم في المرحلة المقبلة تطوير مصنع تدوير الاطارات وترخيص لمصنع آخر بما يستوعب كافة كميات الاطارات في الكويت واعادة تدويرها وتصنيعها مرة أخرى وهذه الخطوة تم الاتفاق مع البلدية والمجلس البلدي بخصوصها وستكون في منطقة السالي وستكون مخصصة لمصانع اعادة التدوير.

وبين أنها خطوة مهمة وأساسية في ظل تزايد السكان والتطور الصناعي ودعما للصناعة المحلية وبالتالي يجب أن يكون هناك استعداد للتعامل مع هذه النفايات أولا بأول وعدم تركها لتتحول إلى مشكلة موضحا بان هذه المحطة تدار من قبل سواعد كويتية تدربوا خلال الفترة الماضية على هذا الدور واليوم يقومون بهذا العمل بشكل مباشر.

دعم الاقتصاد

من جانبه اكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالوكالة محمد فهاد العجمي ان القطاع الصناعي يعد من أبرز واهم القطاعات الداعمة لاقتصاد ودخل الدولة، مشيرا الى ان الهيئة العامة للصناعة تعمل حاليا على رسم ستراتيجية جديدة بمنظور شامل لمختلف الجوانب الصناعية وتحتوي في جعبتها على خطط ومشاريع صناعية ذات جدوى اقتصادية، مبينا في الوقت ذاته انه لابد من رصد الميزانية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط خلال المرحلة المقبلة.

واضاف العجمي نحن حريصون على دعم الصناعة والصناعيين وابرز الامثلة على ذلك توفير شبكات النت لهم على حساب الهيئة ونعتزم زيادة دعم المصانع القادرة على التصدير.

وتابع تركيزنا بالنهاية ينصب على الستراتيجية الصناعية فهي مفتاح الحل وعند الانتهاء منها ستتضح معالم الخطط المقبلة ومعالجة جميع المشاكل التي تواجه الصناعية والصناعيين.

وعن قرار رفع الايجارات على القسائم الصناعية ومدى صداه عند الصناعيين قال: تم اقرار القانون رسميا من قبل مجلس الوزراء، مؤكدا ان الصناعيين استقبلوا القرار بصدر رحب مؤازرين فكرته والتي تصب بمصلحة الاقتصاد المحلي ودعمه كما انهم اكدوا للهيئة انهم على استعداد للالتزام به.

وحول القسائم والاراضي الصناعية، كشف العجمي ان الهيئة تقوم باستخدام ايراداتها السنوية في الشدادية وصبحان والتي تتجاوز الـ 50 مليون دينار في تطوير مشاريعها والاراضي الصناعية الا أن النعايم تظل رهن الموقف لانها بحاجة الى 160 مليون دينار لتطويرها. مشيرا الى ان الهيئة بصدد توزيع نحو 52 قسيمة في منطقة صبحان نايهك عن توزيع 1056 قسيمة بعد انتهاء الشدادية وستتركز على الصناعات الجادة والثقيلة. مبينا ان منطقة الشدادية ستحتوي على مشروع التكنولوجي بارك والذي يعد الاول من نوعه في المنطقة.

الوزير يوسف العلي متوسطا فيصل التناك ومحمد العجمي خلال المؤتمر الصحافي

"المالية": مريم العقيل نائبا لرئيس جهاز المراقبين

■ تم تعيين مريم عقيل السيد هاشم العقيل نائبا لرئيس جهاز المراقبين الماليين في وزارة المالية طبقا للمرسوم الاميري الذي صدر في 17 سبتمبر 2015 رقم 251 / 2015 وتتمثل سيرة مريم العقيل الذاتية في انها تقلدت بعض الوظائف اهمها: مدير عام الإدارة المركزية للإحصاء من 2014/5/21 وحتى تاريخه.

● وكيل مساعد لقطاع الاسناد الإداري و المعلومات في الإدارة المركزية للإحصاء من 2013/4/15 و حتى 2014/5/20.

● مدير إدارة الميزانيات الهيئات الملحقة / وزارة المالية من أكتوبر 2009 وحتى 2013/4/20 .

● مدير مشروع ميزانية البرامج و الأداء - وزارة المالية (من يناير 2010-وحتى 2013/4/20.

● مدير مكتب الرقابة المالية للهيئات الملحقة (كبير مراقبين ماليين)/ وزارة المالية من يوليو 2007 و حتى أكتوبر 2009.

● مدير وحدة الرقابة المالية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب من سبتمبر 2001 و حتى يوليو 2007 (مراقب مالي أول).

● مراقب مالي - رئيس أول حسابات - رئيس حسابات و ذلك خلال الفترة من فبراير 1998 و حتى سبتمبر 2001.

● رئيس قسم الصرف- إدارة الشؤون المالية / جامعة الكويت من سبتمبر 1996 و حتى فبراير 1998.

● محاسب للبعثات -قسم الصرف/ إدارة الشؤون المالية -جامعة الكويت.

● محاسب للبعثات -إدارة الشؤون المالية / وزارة التعليم العالي خلال الفترة من فبراير 1990 و حتى سبتمبر 1995.كما صدر المرسوم الاميري رقم 252/2015 في 17/9/ 2015 بتعيين كل من:

بدر مشاري الحماد و فيصل حابس المطيري و قصي موسى الدرويش رؤساء قطاع في جهاز المراقبين الماليين

وتجدر الإشارة الى ان بدر مشاري الحماد كان يشغل منصب الوكيل المساعد لشؤون الرقابة المالية بوزارة المالية.

وفيصل حابس المطيري مدير إدارة الرقابة المالية لوزارات وإدارات الخدمات وكبير المراقبين الماليين بوزارة المالية.

وقصي موسى الدرويش مدير إدارة دراسات وبحوث الرقابة المالية وكبير المراقبين الماليين بوزارة المالية.

نائب مدير هيئة الصناعة يفوز بجائزة الشرق الأوسط للشخصيات التنفيذية في التكنولوجيا

■ اعرب نائب المدير العام للشؤون المالية والادارية بالهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي عن سعادته بفوزه بجائزة (الشرق الأوسط للشخصيات التنفيذية)الـ12 في (قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والتي أعلن عنها الخميس الماضي.

وقال تقي لـ (كونا) أمس انه أول شخصية كويتية تفوز بالجائزة التي يقدمها معهد (جائزة الشرق الأوسط للتميز) ومقره دبي في هذا المجال لافتا إلى أن مسابقة هذا العام شهدت مشاركة نحو 1400.

واوضح ان المسابقة تتضمن الكثير من معايير التقييم من أهمها نجاح مشاريع أوجدت أثرا في مجال نظم المعلومات والاتصالات مبينا ان "تجربته الفريدة" في نظام الإجراءات الإلكترونية أوجدت أثرا في مجال نظم المعلومات والاتصالات على أساس الحوسبة الخضراء وتحسين الأداء الإداري. واشار الى ان من مميزات هذه التجربة وضوح القواعد الإدارية بالنظام والدورة المستندية لها وسهولة التعامل مع النظام وكذلك تطبيقه لأي جهة حكومية أخرى في وقت قياسي داعيا الجهات المختلفة للاطلاع على تلك التجربة للاستفادة منها.

ولفت الى ان تجربته عملت على تحسين الأداء الإداري بالهيئة العامة للصناعة والذي انعكس بتحسين الأداء المهني فيما يخص خدمة القطاع الصناعي وحفظ حقوق الموظف والمسؤول والتعريف بالصلاحيات والواجبات لكل منهما من خلال النظام وعدم تجاوز القواعد الإدارية.

واكد ان التجربة ساهمت في تحقيق مبدأ الحوسبة الخضراء من خلال اتمام جميع الإجراءات إلكترونيا ومن ثم إلغاء الورق والأحبار وبالتالي الحفاظ على البيئة بشكل غير مباشر حيث ان عدد المعاملات المنجزة في النظام تتجاوز ال 10 ملايين معاملة ما يوازي 40 مليون ورقة.

واكد تقي ان هذا الفوز يقف خلفه فريق إداري ممتاز ممثل بمدير نظم المعلومات ودعم القرار وفريقه المميز ودعم الإدارة العليا لإنجاحه ممثلا بمدير عام الهيئة العامة للصناعة أملا في ان تساهم هذه التجربة في تقدم البلاد بمجال نظم المعلومات والاتصالات والذي هو مفتاح النجاح بالمستقبل.

يذكر ان جائزة (الشرق الأوسط للتميز) تقام سنويا تقديرا لأفضل الإنجازات القيادية استنادا إلى معايير معتمدة في اختيار وتكريم المؤسسات والشخصيات من صناع القرار وكبار التنفيذيين في القطاعين الحكومي والاقتصادي من أصحاب الإنجازات الاقتصادية والإدارية المؤثرة ولدورهم البارز في الاقتصاد الاقليمي والعالمي الجديد.

ومن أبرز الشخصيات التي سبق وأن كرمت من المعهد نائب الرئيس الأمريكي الأسبق آل غور ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي السابق دومينك دوفيلبان ورئيس مجلس سيدات الأعمال العرب الشيخة حصة سعد العبد الله الصباح ونائب حاكم دبي سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد وغيرهم من الشخصيات المرموقة والمتميزة عربيا وعالميا.

150 ألف دولار أرباح "مينا" من بيع أرض بالبحرين

■ اعلنت شركة مينا العقارية عن قيامها ببيع أحد الأراضي المملوكة لها بمنطقة الحد بمملكة البحرين، بمساحة تبلغ 1442 متراً مربعاً، بقيمة تبلغ 543,26 ألف دينار بحريني تقريباً (1,43 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان نُشر لها على الموقع الرسمي للبورصة ، أن عملية التخارج سوف ينتج عنها أرباح تُقدر بحوالي 57 ألف دينار بحريني (150 ألف دولار)، سيتم تسجيلها بالربع الثاني المنتهي في 30 سبتمبر 2015 .

وكانت الشركة قد أعلنت مطلع الأسبوع الماضي أنها قد قامت بالتوقيع على عقد بيع أولي لما نسبته 50٪ من قطعة الأرض رقم (140412) بمملكة البحرين - بمنطقة الرفاع الشرقي، بمبلغ إجمالي قدره 2,06 مليون دينار بحريني تقريباً (5,42 مليون دولار).

يُشار إلى أن سهم "مينا" أنهى جلسة اليوم ببورصة الكويت مرتفعاً بحوالي 2٪ عند مستوى 26,5 فلس، من خلال تداولات بلغ حجمها 218,2 ألف سهم تقريباً حققت سيولة تُقدر بنحو 5,6 ألف دينار.

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة الغير عادية

يسر مجلس إدارة شركة المدينة للتمويل والإستثمار دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة الغير عادية للشركة وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2015/9/29 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً في : الشرق - شارع أحمد الجابر - مجمع دار العوضي - الدور الأول. وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي :

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة الغير عادية

البند الأول : الموافقة على تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي والمادة الخامسة من عقد التأسيس للشركة بإضافة غرض "نشاط مراقب استثمار" إلى أغراض الشركة على النحو التالي:

المواد قبل التعديل (النص الحالي)	المواد قبل التعديل (النص المقترح)
المادة رقم (4) من النظام الأساسي والمادة رقم (5) من عقد التأسيس	المادة رقم (4) من النظام الأساسي والمادة رقم (5) من عقد التأسيس
النص قبل التعديل حدد للشركة ممارسة العديد من الأنشطة الاستثمارية من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بها. حيث للشركة استخدام مختلف الأدوات لاستثمارها والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. والقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للأموال والحقوق المنقولة والغير منقولة . وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة بذلك على أن تكون ممارسة كافة هذه العمليات والأنشطة لا تتعارض من أحكام الشريعة وفقا للقوانين والنظم المعمول بها بدولة الكويت. كما أن للشركة الحق في ممارسة كافة أنشطة العمليات الأخرى والتي تقوم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات لحسابها أو لحساب الغير وفي داخل الكويت وخارجها. وفي سبيل ذلك تقوم الشركة بالأعمال التالية:- 1. القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين. 2. تقوم كافة منتجات التأجير التشغيلي أو التمويلي. 3. حائد الوارد التمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة. 4. تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود. 5. القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية. 6. تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة أو الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل والخارج طبقاً للقانون والقرارات السارية في الدولة. 7. القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة أو لعملائها أو الغير. 8. إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً وخارجياً. 9. تمثيل أو اقتناء الشركة الوطنية أو الأجنبية التي تتشابه مع الشركة في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها التالية وعالياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة. 10. القيام بجميع أعمال الوساطة المالية وأعمال السمسرة المتعلقة بها. 11. الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف انواعها وجنسياتها والتعامل في بيع وشراء اسهم هذه الشركات وغيرها. 12. نشاط مراقب استثمار. وعلى العموم للشركة القيام بجميع الأعمال والخدمات التي تدخل ضمن اختصاص شركات الاستثمار والتي تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية. وفي جميع الأحوال يلتزم مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الترخيص من الجهات الرقابية عن أي من تلك الأنشطة المنصوص عليها في هذه المادة.	النص بعد التعديل حدد للشركة ممارسة العديد من الأنشطة الاستثمارية من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بها. حيث للشركة استخدام مختلف الأدوات لاستثمارها والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. والقيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والإدارة للأموال والحقوق المنقولة والغير منقولة . وكذلك ممارسة كافة الأنشطة المرتبطة بذلك على أن تكون ممارسة كافة هذه العمليات والأنشطة لا تتعارض من أحكام الشريعة وفقا للقوانين والنظم المعمول بها بدولة الكويت. كما أن للشركة الحق في ممارسة كافة أنشطة العمليات الأخرى والتي تقوم للوفاء بأغراضها سواء قامت بهذه الأنشطة والعمليات لحسابها أو لحساب الغير وفي داخل الكويت وخارجها. وفي سبيل ذلك تقوم الشركة بالأعمال التالية:- 1. القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين. 2. تقوم كافة منتجات التأجير التشغيلي أو التمويلي. 3. حائد الوارد التمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة. 4. تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود. 5. القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية. 6. تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة أو الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل والخارج طبقاً للقانون والقرارات السارية في الدولة. 7. القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة أو لعملائها أو الغير. 8. إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً وخارجياً. 9. تمثيل أو اقتناء الشركة الوطنية أو الأجنبية التي تتشابه مع الشركة في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها التالية وعالياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة. 10. القيام بجميع أعمال الوساطة المالية وأعمال السمسرة المتعلقة بها. 11. الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف انواعها وجنسياتها والتعامل في بيع وشراء اسهم هذه الشركات وغيرها. وعلى العموم للشركة القيام بجميع الأعمال وخدمات التي تدخل ضمن اختصاص شركات الاستثمار والتي تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية المختصة .

مجلس الإدارة

"على السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة بمقرها الكائن في : مبنى سوق الكويت للأوراق المالية - بيتك الاستثمار بطلقات المنصور خلال أوقات العمل الرسمي للشركة المذكورة"

شركة المدينة للتمويل والإستثمار
AL-MADINA FOR FINANCE AND INVESTMENT

www.almadinainvest.com

المرقاب - شارع السور - برج جاسم العصفور - بجانب مبنى التأمينات الاجتماعية - هاتف: 29660777 2 965+